

النقد و الدراسة فى النظريات المتعلقة فى الخطبة الثمانين من النهج البلاغة

ناصر قربان نيا، معصومه حافظى

المقتطف

انَّ مسألة نقصان عقول النساء بالرغم من الضعف فى سند الرواية فى الخطبة الثمانين من النهج البلاغة و عدم خلو الخطبة الرابعة عشر من ذكر مضمونها بحاجة الى التأمل و التعمق فللخطبة شروح و آراء مختلفة. الدافع لنا فى هذه المقالة هو التحقيق فى آراء المسألة و تبين أنه لا يوجد سند هام لذاتية نقصان عقل النساء فى حضارة القرآنية. بل عندما ندقق فى بعض الايات الشريفة و نحصل على بعض الفروق بين النساء و الرجال فى الخلق الطبيعى لا نرى نقصانا للمرأة فى العقل الذاتى بالنسبة الى الرجل. فعلى هذا الاساس لا يصح استناد هذه الخيالات الخاطئة الى مولينا على عليه السلام و منطقي الوحي فى مهجورية النساء و الظلم عليهن فى عصر الجاهلية و قتل البنات فى صغر السن و توريث النساء بينهم، يرشدنا الى ان كلام على عليه السلام يدل على نقصان العقل الاكتسابى لنساء ذلك الزمان و لا العقل الذاتى، كما هو الموافق للمنطق و العقل، فلا يكاد يرام تلك المهجورية و المحرومية للنساء الا بمضى الزمان و ارشاد الهداة الحقة. فهدف الامام عليه السلام تنبيه المجتمع الانسانى، للتعرف على نقصان العقل لهن فى ذلك العصر، ليسوق افكار المجتمع الى الصلاح و الرشد و هى تنبى من ان عدم رشد النساء فى جهات العقلية و العلمية فى جميع الازمنة مسألة هامة جداً فتطلب المداقة و الاحتياط.

المفردات الاساسية

القرآن الكريم، الامام على، النقصان، العقل الاكتسابى، العقل الذاتى، النساء، الرجال.

تقويم تحولات قانون العقوبة الإسلامي ١٣٩٢هـ ش حول القصاص و دية المرأة

احمد حاجى ده آبادى

المقتطف

إن هناك فروقا بين الرجل و المرأة فى القصاص و الديات فدية قتل المرأة نصف دية قتل الرجل و اذا قتل رجل امرأة فإن اولياء الدم يمكنهم القصاص اذا دفعوا نصف دية الرجل و فى صورة مطالبتهم بالدية فينبغى موافقة الرجل القاتل وفقا لرأى اغلب الفقهاء. بينما اذا قتلت المرأة رجلا عمدا أقتض منها دون أن تدفع الدية الى ولي دم الرجل. إن قوانين الجمهورية الإسلامية تضمنت هذه الاحكام تبعا للفقه الإسلامى و كان وجودها وما يشابهها سببا لنقد القانون. إن حكم الدية و الفرق بين الرجل و المرأة ليس مستنبطا من نص قرآنى و إنما من روايات تقع فى مقابلها روايات اخرى و قد عدل قانون العقوبة ١٣٩٢هـ ش (٢٠١٣م) على اساس تلك الروايات و تم السعى لإتخاذ حلول لرفع بعض الاشكالات المذكورة: ف فيما يرتبط بالدية يمكن تدارك الفرق من صندوق ضمان الخسائر البدنية و بالنسبة الى القصاص و تبعا لرأى فقهي آخر فإن الرجل الجانى ملزم بدفع دية المرأة و يمكن دفع فاضل دية المرأة من بيت المال كمساعدة لأولياء دم المرأة المقتولة للقصاص من الرجل القاتل؛ ان ما قام به المشرع القانونى يستحق التقدير احيانا و لكنه يقبل النقد أحيانا أخرى .

المفردات الاساسية

قصاص المرأة ، دية المرأة ، بيت المال ، صندوق ضمان الخسائر البدنية .

دراسة حقوق المرأة العاملة فى الأنظمة القضائية

محمد جواد جاويد، عصمت شاه مرادى

المقتطف

ان المرأة بعد الانفتاح تواجه العديد من الضغوطات النفسية والاجتماعية والادارية فى بيئة العمل و ذلك لسبب من هذه الدراسة التى تهدف للعثور على حقوق المرأة يدخلن الساحة الاجتماعية. فبالرغم من أن دساتير معظم هذه الدول تنص على حقوق المرأة العاملة، فلا زال وضع المرأة مماثلا لوضعه التاريخى المتخاذل خلال العصور السابقة، بسبب الموروث الثقافى و بسبب التمييز القانونى والفيزيائى بالرغم من المطالبات بتعديل القوانين التى تنتهك حقوق المرأة. السؤال الرئيسى فى هذه الورقة هو كيف يمكن للمرأة العاملة أن تتمتع بحقوق قانونية دون أى عنف والتمييز ضدها.

المفردات الاساسية

وضع المرأة، المرأة العاملة، الأسره، العنف، تشغيل المرأة، مكانة اجتماعية. الأنظمة القضائية

الفرق بين شهادة المرأة والرجل فى الفقه والقانون

طاهر على محمدى، آمنه السادات حسيني

المقتطف

المقصود من بيان الفرق بين شهادة المرأة و الرجل فى الحقوق و الفقه الامامى الاشارة الى ان نوع الجنس فى الخلق لاتعد فضيلة و كذلك ليس المراد من اعتبار الشهادة بيان دور نوع الجنس فى اعتبارها؛ فلذلك يدرس فى هذا المقال هل ان الرجولة و جنس المرأة تأثير فى الشهادة ام لا؟ عدم قبول شهادة المرأة ليست مطلقا بل انها لم تبعد عن اصل الشهادة فتقبل شهادتها فى امور. و النقطة المهمة التى لا بد من بيانها هى ان الشهادة ليست حقا تحرم النساء منها بل انها تكليف فتكليفهن قياسا بالرجل اسهل و اخف.

المفردات الاساسية

الشهادة، الفقه، القانون، شهادة المرأة، شهادة الرجل.

إستطلاع إتساع دور الأم الحضانى فى مواجهة شأن الولاية والحضانة الأب

سيد أبو القاسم نقيبى، راحله كاروانى، مهدى وكيلى

المقتطف

تتخذ "الولاية الطبيعية" و "الحضانة" لإقامة المسائل القانونية من فقه الإمامية. التى بالنظر إلى الطبيعة المزدوجة لهذه المهمة، أداة الدعم هى صيانة وتعليم الأطفال كواحد من الأشخاص الأكثر عرضة للبلايا و فى المجتمع هى الأكثر حسما. على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه فى هاتين المؤسستين، كل واحد منها يتزوّد بنطاق والظروف التى أدت إلى إنفصالهما المفاهيمى والقانونى. وجود الإنصراف الذهنى إلى مصطلح الحضانة، يسبب تبادر معنى حفاظة وتربية الأطفال طوال زمن الطلاق إلى الذهن عند إستماعه. ولكن فى واقع الأمر تشمل دورة الزواج، المعنى اللغوى ووسعة الحضانة الحقيقية. دور الأم الحضانى الذى يتحقق فى الجانبين التنفيذى والرقابى له أهمية بالغة فى سعادة الطفل وممانعة الأضرار من إنزال الإصابات؛ وكل هذا الأمر يتحقق بالنظر إلى وسعة إقتدار الأب الولاى وإمكانية سوء إستفادته من الضعف الجسمى والعقلى لى الطفل أو عدم القيام بأداء واجباته الولاىة والحضانة. من هنا، هذا البحث، أولاً يستخرج الخصائص الرئيسة لموضوعين «الولاية الطبيعية» و «الحضانة» من فقه الإمامية والحقوق الموضوعية و أيضاً يبين تطبيقها وبعد ذلك يقدم الطرق الناقبة لحل التعارضات المحتملة فى قرارات الوالدين فيما يتعلق بالطفل طيلة الزواج و أيضاً الأدلة والطرق الإيجابية لى الأم والمراجع القضائية لتسمكهم بها عند وجود قرارات الأب الضارة والمفسدة للطفل.

المفردات الاساسية

الولاية الطبيعية، الحضانة، الطفل، المصلحة، الحق و الواجب

نطاق حق الوالدين فى تربية الأطفال (البحث دراسة مقارنة النظام القانونى الايرانى مع الوثائق الدولية)

كبرى بورعبدالله، فروغ السادات حسينى، محمد مهدى مسيار

المقتطف

حق الوالدين على الطفل فى التعليم من الحقوق المعترف بها فى الفقه الإمامية، النظام القانونى الايرانى والقانونية الدولية.مدى ممارسة هذا الحق، مثل العديد من حقوق الإنسان ليست مطلقة والقيود القانونية المفروضة. فى هذا التحقيق سيجرى أولاً، "أسس من حق الوالدين فى تعليم الأطفال" فى ضوء الإمامية ثم موقفها فى القانون الايرانى المحلى و الوثائق الدولية؛بعد ذلك، تم التحقيق؛ الأنواع الرئيسية للقيود المفروضة على حق الوالدين فى تعليم الأطفال وفقاً للإمامية، القانون الايرانى المحلى و الوثائق الدولية. فى هذا البحث، القيود المفروضة تنقسم إلى قسمين رئيسيتين؛ يعنى «القيود الناشئة عن تزامم مع حقوق الأطفال البدنية» و «القيود الناشئة عن تزامم مع الحقوق المعنوية للطفل». و سيتم التحقيق مناقشة "العقاب البدنى" تحت الفئة الأولى و مفاهيم مثل "حق الطفل فى الخصوصية"، "حق الطفل فى حرية الرأى والتعبير" تحت القسم الثانية.

المفردات الاساسية

الحق، الوالدين ، التعليم، الأطفال، الحق فى التعليم